Distribution: Restricted | EB 2003/78/R.12 | 9 April 2003
Original: English | البند 4(ح) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والسبعون

روما، 9-10 أبريل/نيسان 2003

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

1 - عقدت لجنة مراجعة الحسابات دورتها الثمانين والحادية والثمانين في 25 مارس/آذار و8 أبريل عام 2003 على التوالي وتود أن تخطر المجلس التنفيذي بالمسائل التالية.

استعراض القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2002

2 - استعرضت اللجنة القوائم المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2002، ولاحظت بارتياح رأي المراجع الخارجي، برايس واتراهاوس كوبرز، بأن القوائم تعطي صورة صادقة ومنصفة للوضع المالي للصندوق، ولنتائج عملياته وتدفقاته النقدية، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

3 - ولدى مناقشتها لهذه القوائم لاحظت اللجنة النقاط البارزة التالية:

(أ) **عملة كشوف الصندوق** – أشار الأعضاء إلى أن النتائج الإيجابية المعروضة في كشف الإيرادات ترجع في معظمها إلى التقلبات الإيجابية لأسعار الصرف. وأبلغت الأمانة اللجنة أن برنامج التغيير الاستراتيجي، وبالتشاور مع المراجع الخارجي، قد درس بعناية مسألة العملة المستخدمة في إعداد كشوف الصندوق، وأنه خلص إلى أن هذه العملة يجب أن تظل الدولار الأمريكي. وسيتيح النظام المالي الجديد للإدارة أن تصدر بسهولة ميزانية عمومية باستخدام وحدات حقوق السحب الخاصة، وهو ما سيؤدي إلى الحد من التقلبات المسجلة بين السنوات في المستقبل؛

(ب) **أسعار الصرف** – أوضح مدير الخزانة أن من أصل أرباح أسعار الصرف البالغة 369 مليون دولار أمريكي فإن هناك 138 مليون دولار أمريكي ترجع إلى حافظة الاستثمارات، بينما يعزى المبلغ المتبقي إلى القروض أساسا. وعلق الأعضاء على تقلب أسعار الصرف هذا بأنه مجرد واقع محاسبي.

Document #: 326240
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

(جـ) **انخفـاض مـبالغ صـرف القـروض وسدادها** – أوضحت الأمانة ردا على تساؤلات الأعضاء أن انخفاض مصـروفات القـروض يعود في المقام الأول إلى الوضع الاقتصادي العالمي وما يتلوه من تباطؤ في تغيير المشـروعات ويـرجع ذلـك أيضـا، وبدرجة أقل، إلى انخفاض عدد القروض المعتمدة في السنوات القليلة الماضـية. وأوضـحت الأمانـة أن تسديدات السنوات السابقة وإن الإدارة ترصد بصورة وثيقة وضع تسديد القروض.

(د) **تكاليف الاستثمار** – ردا على تساؤل أحد الأعضاء أشار مدير الخزانة إلى أن تكاليف الاستثمار قد انخفضت من 10.4 مليون دولار أمريكي عام 2001 إلى 7.8 مليون دولار أمريكي عام 2002، وفقا لما تبينه المذكرة 3 من الكشوف المالية.

(هـ) **الحيازات النقدية** – سأل الأعضاء عن السبب في ضخامة الحيازات النقدية وما إذا كان الرقم المدرج يماثل ما أدرج فـي بيانات سبتمبر/أيلول. وأوضح مدير الخزانة أن قسما كبيرا من هذه الحيازات هو من حصيلة بيع الأسهم وأنه يجري الاحتفاظ بها بانتظار استثمارها في سندات محمية من التضخم.

(و) **رهـون الولايـات المـتحدة** – كمـا جـرى الإيضـاح بأن مبلغ 316 مليون دولار أمريكي المدرج بالنسبة للاسـتثمارات المسـتحقة يـتعلق بحيازات، حافظة العائد الثابت لرهون الولايات المتحدة، التي تزيد فترات تسـويتها عمـا هو معتاد. وطلب الأعضاء من مدير الخزانة تزويدهم بالمزيد من المعلومات عن هذا المنتج الجديد.

(ز) **المـبالغ المطلوبـة مـن الاستثمارات المباعة** – سأل الأعضاء عما تمثله المبالغ المطلوبة من الاستثمارات المـباعة وقدرهـا 78 مليون دولار أمريكي. وأوضحت الأمانة أن ذلك يمثل حصيلة مبيعات سندات الرهون التي قام بها المدراء الخارجيون.

(ح) **الـنفقات الإداريـة** – يشـير كشـف الـتدفقات النقدية إلى انخفاض ملحوظ في مدفوعات النفقات الإدارية. وأوضـحت الأمانة أن الصندوق قام خلال عام 2002 بتطبيق بند نفقات اعتماد تمويل تجهيز البرامج، والذي يتضمن النفقات المدرجة سابقا في النفقات الإدارية (مثل، النفقات المتعلقة بالمؤسسات التعاونية). وإضافة إلى ذلك فلقد كان هناك بعض التأخير في المدفوعات في عام 2002.

توصية

4 – توصـي اللجـنة بأن يوافق المجلس التنفيذي على الكشوف المالية للصندوق لعام 2002 لعرضها على الدورة المنعقدة لمجلس المحافظين.

الاحتياطي العام

5 - خضع الاحتياطي العام للاستعراض في نهاية عام 2002 وذلك للمرة الأولى منذ سبتمبر/أيلول عام 1999، ومع مراعاة المخاطر الأربعة التي أبرزها هذا الاستعراض فإن الإدارة ترى أن مستوى الاحتياطي الراهن البالغ 95 مليون دولار أمريكي كاف.

6 - وبحث الأعضاء الحالات الأربع التي يحق فيها للصندوق استخدام الاحتياطي العام. ولاحظ هؤلاء أنه على الرغم من أن بعض هذه الحالات قد حدث مؤخرا واشتمل على مقادير أضخم مما يمكن للاحتياطي تغطيته، فإن هذا الاحتياطي لم يستخدم. وأوضحت الأمانة أن الإدارة لم تكن بحاجة إلى استعمال هذا الاحتياطي بفضل توافر آليات أخرى.

7 - ولوحظ أن الاحتياطي العام لا يرتبط بشكل مخصوص بأي أصول، ولكن مكتب مدير الخزانة يكفل اتسام نسبة مئوية عالية من أصول فئة AAA المتحفظ بها في مصارف الولايات المتحدة بسيولة عالية. وأعرب الأعضاء عن دهشتهم من أن احتياطياً يهدف إلى مجابهة مخاطر أسعار الصرف وتقلبات الحافظة يمكن أن تحتفظ به في عمله مخصوصة وفي منتجات متقلبة.

8 - ووافقت اللجنة على عقد ندوة تدارسية مع المراجع الخارجي في يوليو/تموز عام 2003 يمكن لهم فيها دراسة القضايا المتعلقة بالاحتياطات العامة. كما وافقت على أن تقوم الأمانة وفيما يتصل بدورة سبتمبر/أيلول عام 2004، بتحديث وثيقة الاحتياطي العام التي ستلخص استعراضا متعمقا لعوامل المخاطر الأربعة، وستدري أي عوامل ذات صلة، وستحلل تاريخ الصندوق فيما يتصل بالاحتياطي، وتنظر في معايير القطاع التجارية.

9 - وبعد الندوة التدراسية المذكورة وما يتبعها من عرض لوثيقة الأمانة، فإن اللجنة ستعيد النظر في مدى كفاية الاحتياطي العام.

الإشراف والرقابة الداخلية

10 - قدم رئيس مكتب المراجع الداخلية وثيقة حول الإشراف والرقابة الداخلية في الصندوق. وأشار رئيس المكتب إلى أن الوثيقة لا تطرح أي استنتاجات بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية في الصندوق، ولكنها تقدم عوضا عن ذلك عرضا عاما للاتجاهات الناشئة فيما يتصل بأطر الرقابة الداخلية في القطاعين العام والخاص، وفي منظمات الأمم المتحدة، وفي المؤسسات المالية الدولية. وتبحث الوثيقة أيضا دور الإشراف وتتناول أنشطة الصندوق الراهنة في هذا الصدد.

11 - ولوحظ أن اقتراحا بإعادة تنشيط لجنة الإشراف قد رفع مؤخرا إلى رئيس الصندوق للموافقة عليه.

12 - وطلب الأعضاء أن يوثق إطار الرقابة الداخلية توثيقا تاما وأن يتم تقدير مدى كفايته بشكل كامل.

13 - ووافقت الأمانة على إطلاق عملية لتقدير إطار الرقابة الداخلية، وأن تعد على أساس ذلك التقدير خطة للعمل. وستستعرض الأمانة، في هذه الخطة، تنفيذ الضوابط الداخلية ضمن الصندوق، ومتابعة أوجه الضعف المحددة، والقيام بإبلاغ اللجنة بما تحرزه من تقدم في شهر أبريل/نيسان من كل عام.

14 - وطلبت اللجنة إشراك المراجع الخارجي في جهود الصندوق الرامية إلى تقدير إطار الرقابة الداخلية فيه.

استعراض وظيفة المراجعة الداخلية

15 - تقدمت الأمانة بوثيقة عن أنشطة المراجعة الداخلية وخططها تفصل الأنشطة المنفذة عام 2002 وبرنامج العمل لعام 2003.

16 - أنجزت عشر عمليات للمراجعة خلال عام 2002 واستخدمت النتائج مباشرة في مبادرات تحسين جارية مثل برنامج التغيير الاستراتيجي وتحديث الموارد البشرية. وتطلب هذا الجهد تأجيل مهمة واحدة حتى عام 2003 (تم في الواقع تأجيل مهمتين، إلا أن إحداهما هي مهمة إضافية أصلا).

17 - شهد حجم التوصيات زيادة كبيرة، وأعرب مكتب المراجعة الداخلية عن رضاه عما بذل من جهود واسعة خلال عام 2002 لتنفيذ هذه التوصيات. وشملت التوصيات المذكورة إنشاء فرص مهمات متعددة الشعب للعناية بأمر التوصيات في ميادين العقود والمنح.

18 - وسينصب التركيز خلال عام 2003 على العمليات التشغيلية (التمويل المشترك للبرامج، استخدام حلقات العمل) وكذلك القضايا المرتبطة بتنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي.

19 - وعبرت اللجنة عن ارتياحها من تعيين موظف لشغل وظيفة المراجع الشاغرة ومن أن مكتب المراجعة الداخلية يضم الآن عددا كافيا من الموظفين.

استعراض اقتراح المراجعين الخارجين بشأن عملية المراجعة خلال عام 2003

20 - نتيجة عملية العطاءات، التي جرت عام 2002، فقد أعيد تعيين شركة برايس واترهاوس كوبرز كمراجع خارجي للصندوق. وفي ظل "قاعدة السنوات الخمس" المعتمدة عام 1998، والتي تتطلب إجراء استعراض منذ البداية لمبادئ تعيين المراجع الخارجي – فإن عقد هذا المراجع يمتد خمس سنوات رهنا بالأداء المرضي. واستعرضت اللجنة في اجتماعها الخاص بالمراجع الخارجي مذكرته عن التخطيط الاستراتيجي لمراجعة عام 2003، وترد أدناه الرسوم المتصلة بذلك:

21 - وفيما يتعلق بمراجعة حسابات عام 2003، فقد اقترح المراجع الخارجي رسما إجماليا قدره 130 000 يورو ويتألف من المقادير التالية:

	يورو
رسوم المراجعة عن الأنشطة المتكررة	
الصندوق	81 00
الصندوق البلجيكي للمحافظ على الحياة	3 500
الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة ولمكافحة التصحر	5 000
الائتلاف الدولي المعني بالأراضي (الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر سابقا)	5 000
الأموال المتممة الموحدة	5 500
	100 000
أنشطة المراجعة غير المتكررة	30 000
	130 000

22 - **الأنشطة العادية** – كان رسم الأنشطة العادية على مدى السنوات الثلاث الماضية (عمليات المراجعة من عام 2000 إلى عام 2002)، هو 800 97 يورو (أو ما يعادل ذلك). ويشمل الرسم المقترح لعام 2003 زيادة بنسبة 2.5% لتغطية آثار مؤشر التضخم الإيطالي.

23 - **الأنشطة غير المتكررة** – سيشمل برنامج المراجعة لعام 2003 إجراءات مراجعة مخصوصة غير متكررة للتحقق من معاملات المحاسبة والنظم الجديدة، والإجراءات والضوابط المتعلقة بتنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي، ونقل محاسبة الاستثمارات إلى مصرف جديد للإيداع وعملية التوحيد الأولية للأموال في ظل إدارة الصندوق. وتم الاتفاق مع المراجع الخارجي على أن الرسم المقترح سيغطي أنشطته المتصلة ببرنامج التغيير الاستراتيجي إلى حين إنجاز التنفيذ.

توصية

24 - توحي لجنة مراجعة الحسابات بأن يوافق المجلس التنفيذي اقتراح شركة برايس واتر هاوس كوبرز وأن يعتمد رسما للمراجعة قدره 000 130 يورو.

النظر في مذكرة المراجع الخارجي عن إجراءات الرقابة الداخلية والمحاسبة ومشروع رد رئيس الصندوق عليها

25 - يقوم المراجع الخارجي أثناء مراجعته السنوية لحسابات الصندوق بتقديم توصيات عن إجراءات الرقابة الداخلية والمحاسبة. وأوضح المراجع الخارجي إلى أنه تمت الإشارة في ذيل للمذكرة إلى توصيات السنوات السابقة التي اتخذت إجراءات بشأنها ولكنها لم تنفذ تنفيذا تاما، وذلك بهدف التمكين من متابعتها في المستقبل.

26 - ولاحظت اللجنة تكرار بعض التوصيات التي سبق لها أن ظهرت في المذكرات السابقة. وأكدت الأمانة للجنة انه تجري العناية بهذا الأمر على مستوى الإدارة العليا حاليا. وبالإضافة إلى ذلك أكدت اللجنة على ضرورة تنفيذ سياسة الاستثمار الجديدة تنفيذا كاملاً.

27 - ولاحظت اللجنة أن ردود الإدارة كانت ذات طابع عام للغاية. ووافقت الأمانة على توزيع ردود الإدارة المحدثة على أعضاء اللجنة في غضون أسبوعين على أن تتضمن أطرا زمنية محددة.

28 - وأحاطت اللجنة علما بالملاحظات والتوصيات المدرجة في مذكرة الرقابة الداخلية لعام 2002 ووافقت، رهنا بتلقي الأطر الزمنية المحددة للمتابعة، على مشروع رد رئيس الصندوق.

حالة تقارير مراجعة المشروعات

29 - تقدم المراقب المالي المساعد المسؤول عن القروض والمنح في الدورة المنعقدة في 25 مارس/آذار عام 2003 بوثيقة عن حالة تقارير مراجعة المشروعات. ولاحظ المراقب المالي المساعد أنه على الرغم من التحسن الواسع في النسبة المئوية لتقارير المراجعة الواردة – وذلك من 50% عام 1989 إلى 62% عام 2002 – فإنه ما تزال هناك فسحة لإدخال المزيد من التحسينات.

30 - ولوحظ أن هناك طرقا وضوابط أخرى قائمة لضمان استخدام المتلقي للأموال للأغراض المتفق عليها. ويشارك الصندوق في مداولات مع منظمات أخرى بغية ضمان تجانس وتوحيد، وتبسيط عمليات مراجعة المشروعات.

31 - وتم الاتفاق على ضرورة معالجة أي تحفظات، وأنه إذا لم تقم المؤسسات المتعاونة بمتابعة الأموال فإن على الصندوق أن يفعل ذلك. على أنه للقيام بذلك ولرصد تقارير مراجعة المشروعات بشكل وثيق بصورة عامة فإن الأمر يتطلب كما ترى الأمانة موارد إضافية.

32 - ووافقت الأمانة على رفع خطة للعمل بهدف تحسين تقارير مراجعة المشروعات ومتابعتها إلى اللجنة في دورة سبتمبر/أيلول عام 2003.

استعراض الخطوط التوجيهية لمراجعة المشروعات

33 - عرض المراقب المالي المساعد المسؤول عن القروض والمنح في دورة 8 أبريل/نيسان عام 2003 الخطوط التوجيهية بشأن مراجعة المشروعات (لاستخدام الجهات المقترضة) المتعلقة بقروض الصندوق والتي ستيسر من عملية إعداد تقارير مراجعة المشروعات.

34 - وأثنت اللجنة على الأمانة لإعدادها هذه الخطوط التوجيهية، ولكنها اقترحت أيضا اختصار الوثيقة وإدراج ملخص تنفيذي مؤلف من صفحتين لهذه الخطوط، ولاحظت أنه ينبغي التقليل من القيود المفروضة على المستفيدين والمؤسسات المتعاونة قدر المستطاع. وبالإضافة إلى ذلك فقد طلبت اللجنة أن تنص الخطوط التوجيهية عند إشارتها إلى العقوبات إلى أن هذه العقوبات "ستطبق" لا إلى أنها "قد تطبق" وأن من الواجب إخضاع مسألة العقوبات في حال عدم الامتثال إلى مزيد من الدراسة.

35 - وطلبت اللجنة أن تأخذ الأمانة ملاحظاتها في الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية للإجراءات التشغيلية المتعلقة بالخطوط التوجيهية لمراجعة المشروعات (للاستخدام الداخلي للصندوق والمؤسسات المتعاونة) وأن ترفع هذه الإجراءات إلى اللجنة في دورتها في سبتمبر/أيلول عام 2003 بغرض الإحاطة.

توصية

36 - توصي اللجنة، ورهنا بتغيير عبارة "قد تطبق" إلى "ستطبق" في القسم السادس، المجلس التنفيذي بالموافقة على الخطوط التوجيهية بشأن مراجعة المشروعات (لاستخدام الجهات المقترضة) على نحو ما هي واردة في الوثيقة EB 2003/78/R.15.

ملخص عقد جهة الإيداع الرئيسية العالمية

37 - نقلت استثمارات الصندوق التي كانت تحتفظ بها سابقا شركة "ستيت ستريت" إلى جهة الإيداع الرئيسية العالمية الجديدة " نورذرن ترست" في 1 أبريل/نيسان عام 2003.

38 - وتم تقديم ملخص عن عقد جهة الإيداع، بما في ذلك المقارنة بين رسوم الجهة الحالية والسابقة وتقدير للوفور المتأتية من هذا العطاء.

39 - وقد وصلت الرسوم التقديرية لشركة "ستيت ستريت" عام 2002 إلى نحو 3 ملايين دولار أمريكي، في حين أن الرسوم التي تم الاتفاق عليها مع شركة "نورذرن ترست" لعام 2003 تبلغ 000 400 دولار أمريكي.

40 - وقد أبرم الصندوق عقدا مع جهة الإيداع يتضمن جدولا للرسوم يقل عما كانت تتعاطاه شركة "ستيت ستريت". وكانت رسوم خدمات الإيداع الرئيسية تصل قبلا إلى ثلاث نقاط أساسية (100/3 من 1%)، في حين أنها تبلغ حاليا نقطة أساس واحدة. وبالإضافة إلى هذا فإن تكاليف التقارير المساعدة وتقارير الامتثال هي الآن أقل مما كانت تفرضه شركة "ستيت ستريت" في معظم المجالات.

41 - ويشكل العقد الجديد تحسينا على العقد القديم. وبالترافق مع سياسة الاستثمار الجديدة فإن هذا العقد سيتيح للصندوق توفير عدة ملايين من الدولارات الأمريكية.

42 - وأعربت اللجنة عن شكرها للجنة وللمراجع الخارجي لما قاما به من مبادرات ووفراه من إرشادات في هذا الميدان، مما أدى إلى تحقيق وفور ضخمة للأمانة.

مسائل أخرى

43 - لن يواصل العضوان من الصين وأسبانيا عملهما في اللجنة. وقد أعرب رئيس اللجنة عن شكره لما قدماه من مساهمات تحظى بتقدير شديد.